المقدمة

بين مد وجزر، وسلم وحرب كانت وما زالت العلاقات بين بني البشر تتأرجح رافضة الاستقرار في صراع أزلي، حق يصارع الباطل، وخير يقارع الشر، ونور يمحو الظلام، فحيثما يكشر الشر عن أنيابه يقف الخير على الجانب الآخر في مواجهته، وحيثما يوجد من يقرع طبول الحرب متعطشاً للدماء والخراب ينبري له الخيرون من محبي السلام والعيش بطمأنينة.

فقد شهد العالم، منذ بدء الخليقة، صراعات بين البشر، بداية بين القبائل، ثم بين المدن، وصولاً إلى حروب قاسية بين الدول، ومع تطور الأسلحة، تحول مصير الإنسان إلى سباق محموم بين البقاء والفناء، حتى أصبحت الحروب والنزاعات حالة واقعية لا يمكن تجنبها، لأنها استجابة للغريزة الإنسانية الدافعة إلى التنازع، كما أنها صفة لازمت الجنس البشري منذ بدء الخليقة، فقسوة الإنسان على أخيه قديمة ومتأصلة في النفس البشرية، وهي حقيقة تاريخية مؤكدة.

وعلى أساس ذلك، فالحرب والإنسانية كلمتان لاتتساويان ولاتلتقيان، فالحرب نزاع ودمار، والإنسانية رحمة ووئام، فلا يلجأ إلى القتال إلا لضرورة دفع العدوان، ولا ينبغي الإستمرار في نزاع مسلح إذا لاحت بوادر السلام، وإذ تتوالى أمامنا يوماً بعد يوم نزاعات مسلحة في مختلف بقاع الأرض، وما تجّره من معاناة وموت ودمار، فإنها تطرح في الوقت نفسه سؤالاً بديهياً مفاده، هل يخضع سلوك الأطراف المشاركة بالنزاع المسلح إلى ضوابط ؟

لقد كانت الحرب التي ابتدعها الإنسان وإكتوى بنارها في تزايد ملحوظ، وإنَّ تزايد آثارها السلبية دعا المجتمع الدولي إلى العمل على تقييدها وتحجيم آثارها، بغية التقليل من الأضرار الناجمة عنها من خسائر في الأرواح والأموال، فدأب المجتمع الدولي على تطوير القواعد المنظمة للحرب من أجل المقتضيات الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة.

فكان الإهتمام في بادئ الأمر ينصب على المقاتلين وحدهم، لوجودهم في ساحات القتال وتحملهم النتائج السلبية للنزاعات المسلحة بشكل مباشر، ثم تطور الأمر ليصل إلى حماية المدنيين، الذين ليس لهم علاقة بهذه النزاعات، لكن وجودهم في مناطق قريبة من مناطق النزاعات المسلحة جعلهم عرضة لآثارها السلبية، ثم تطور الأمر بعد ذلك ليصل إلى حماية البيئة، لما تمثله من رصيد وتراث مشترك للبشرية، حيث إنه وبسبب التقدم العلمي الذي شهده العالم والتنافس بين الدول في تطوير صناعتها الحربية، فقد حدثت الكثير من المشاكل البيئية خاصة بعد كثرة الصراعات والحروب. ومما أدى إلى تفاقم هذه المشكلة وزيادة مخاطرها، إستخدام الأسلحة المدمرة والمحرمة دولياً في الحروب، مما سبب أضراراً بيئية واسعة.

وأمام هذه الحقائق والجرائم التي أُرتكبت بحق الإنسان والبيئة خلال الحروب، وما رتبتها من مآسي وخراب وإهدار الكرامة الإنسانية، إتجه المجتمع الدولي إلى وضع قواعد ومبادئ نظمتها العديد من

الإتفاقات الدولية التي تُعنى بحماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة، ولعل الإهتمام المتزايد بموضوع البيئة والرغبة الملحة لدى شعوب العالم في وجوب حمايتها هو الذي دفع المجتمع الدولي إلى إبرام هذه الإتفاقيات.

والى جانب جهود المجتمع الدولي في إبرام الإتفاقيات، فقد كان لمصادر القانون الدولي الأخرى الدور الكبير في ترسيخ مبادئ الحماية. فضلاً عن الدور الذي كانت ولازالت تلعبه المنظمات الدولية في هذا الموضوع، لاسيما منظمة الأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وذلك من خلال ما تضطلع به هذه المنظمات من مهام مرسومة لها بموجب مواثيقها.

ومما تجدر الإشارة أليه أن هذه الجهود الدولية التي توفر السند القانوني لحماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة، قد لا تجد مكاناً لها في التطبيق، ما لم توجد مسؤولية دولية بشقيها المدني، والجنائي تفرض على كل من أضّر بالبيئة أثناء النزاعات المسلحة.

أولاً: أهمية الدراسة

١. لاشك بأن حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة تُعد من أهم الموضوعات التي تؤثر في مصالح المجتمع الدولي، وتمس القيم الإنسانية العليا، كون البيئة تمثل وجود الإنسان وكل ما يتعلق به من حاجات الهواء والماء والغذاء وغير ذلك من ضرورات حق الإنسان بالعيش الكريم.
٢. كفل القانون الدولي الإنساني الحماية للمدنيين أثناء النزاعات المسلحة، وإذا كان المدنيون جديرين بالحماية، فان الحماية تكون حتمية للبيئة، وسط الدمار والضياع لاسيما في ظل تزايد عدد النزاعات المسلحة بشكل كبير، الأمر الذي يستوجب إضفاء قدر من مقتضيات الإنسانية لمواجهة هذه المشكلة، وإيجاد حلول عملية يمكن أن تكفل حماية أفضل للبيئة من آثار النزاعات المسلحة.
٣. السمة الدولية المتعددة الجوانب والأبعاد للمشاكل البيئية والمعالجات التي تتطلبها، حيث أيقنت غالبية الدول بحتمية بذل الجهود الدولية لحل مختلف أوجه التدهور البيئي الذي تتركه النزاعات المسلحة.
٤. زيادة عدد النزاعات المسلحة في العالم وإستخدام البيئة سلاحاً في هذه النزاعات، الأمر الذي يتطلب وضع أفضل السبل التي يمكن منها تطبيق القواعد التي تحمي البيئة في مثل هذه الأوقات، وتطوير هذه القواعد بما يؤمن عدم إنتهاكها.
٥. إن ما تعرضت له البيئة العراقية جراء النزاعات المسلحة، وما تركته هذه النزاعات من آثار وخيمة على البيئة. أعطى لموضوع الدراسة أهمية كبيرة، بغية بيان الأسانيد القانونية التي يمكن من خلالها للعراق تحميل الدول التي الحقت ضرراً ببيئته المسؤولية الدولية بشقيها المدني والجنائي.

ثانياً: إشكاليات الدراسة

إن موضوع ((الحماية الدولية للبيئة أثناء النزاعات المسلحة)) يثير إشكاليات عديدة أهمها:

١. إلى أي مدى كانت الجهود الدولية (بجميع أشكالها) كافية لتوفير الحماية للبيئة أثناء النزاعات المسلحة ؟
٢. ما هي أوجه القصور التي اعترت تلك الجهود في مجال تطبيق المضامين التي جاءت بها للحماية الدولية للبيئة ؟
٣. مدى تحقق المسؤولية الدولية عن الأضرار بالبيئة أثناء النزاعات المسلحة ؟
٤. ((عدم كفاية الآثار التي ترتبها المسؤولية الدولية)) بإعتبارها واحدة من المشاكل التي تحاول الدراسة أيجاد السبل الكافية لحلها.
٥. مدى إمكانية الإستفادة من نصوص القانون الدولي للبيئة، والقانون الدولي الإنساني لحماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة، وهل يمكن تطبيق إتفاقيات القانون الدولي للبيئة أثناء النزاعات المسلحة ؟ وهل بالإمكان أن يكمل كل منهما الآخر؟
٦. هل كانت التعويضات التي فرضها مجلس الأمن على العراق بعد حرب الخليج قانونية وفقاً لقواعد المسؤولية الدولية عن الأضرار بالبيئة أثناء النزاعات المسلحة ؟

ثالثاً: منهجية الدراسة

للإجابة عن إشكاليات الدراسة أتبعنا المنهج القانوني التحليلي، والمنهج المقارن، والمنهج التاريخي. فقد إعتمدنا المنهج القانوني التحليلي في إستعراض وتحليل مصادر الحماية الدولية للبيئة أثناء النزاعات المسلحة، والجهود الدولية في هذا المجال للوقوف على أوجه القصور التي إعترتها خاصة في ظل قصور التنظيم الدولي لمثل هذه الحماية.

ومن ناحية أخرى لم نغفل المنهج المقارن، إذ استعنا به في كثير من الحالات للمقارنة بين مصادر الحماية الدولية، أو المواقف الدولية كلما إقتضى الأمر ذلك، بغية الوقوف على مدى حدود الحماية التي تنطوي عليها تلك المصادر، وذلك للإستفادة منها في تطوير وسد أوجه النقص التي إعترت التنظيم الدولي لهذه الحماية .

كما إستعنا بالمنهج التاريخي بغية الوقوف على بعض الوقائع والأحداث التاريخية ذات الصلة بالموضوع، والتي كانت سبباً في نشوء قواعد قانونية، أو عقد مؤتمرات، أو إصدار قرارات تعزز الجهود الدولية في مجال حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة، أو من خلال التطرق إلى بعض الوقائع والأحداث التي ترتبت عليها نتائج قانونية في هذا المجال.

رابعاً: هيكلية الدراسة

ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى مبحث تمهيدي وثلاثة فصول. فقبل الدخول في موضوع الدراسة بشكل مباشر، وجدنا أن الضرورة البحثية تحتم علينا بيان مفهوم البيئة، ومفهوم النزاعات المسلحة في مبحث تمهيدي ومن خلال مطلبين مستقلين، وذلك بغية التعرف على هذين المفهومين الرئيسيين في الدراسة، وكذلك لبيان نطاق هذه الدراسة على ضوء هذين المفهومين.

أما الفصل الأول فسنعرض فيه مصادر الحماية الدولية للبيئة أثناء النزاعات المسلحة، من خلال ثلاثة مباحث، خصصنا الأول منها للإتفاقيات الدولية، ثم عرضنا في المبحث الثاني للمبادئ العامة للقانون، أما المبحث الثالث فقد خُصّص للعرف الدولي وأحكام المحاكم.

أما الفصل الثاني فسنتناول فيه الحماية الدولية للبيئة في ظل منظمة الأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وذلك من خلال مبحثين نتناول في أولهما الحماية الدولية للبيئة في ظل منظمة الأمم المتحدة، أما المبحث الثاني فسنتناول فيه الحماية الدولية للبيئة في ظل اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

أما الفصل الثالث فسيخصص لموضوع المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية أثناء النزاعات المسلحة، والتي تعد العنصر الأساسي، والسمة البارزة في أي نظام قانوني، حيث بموجبها يتم كفالة إحترام النظام القانوني، وعلى أساس هذه الأهمية سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، يخصص المبحث الأول إلى شروط وموانع تحقق المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية، أما المبحث الثاني فسيخصص إلى أنواع المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية.

وتنتهي الدراسة بخاتمة تتضمن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها، وأهم المقترحات والتوصيات، التي تسهم في تعزيز الحماية الدولية للبيئة أثناء النزاعات المسلحة، لما لها من أثر في ترسيخ إحترام القانون الدولي، وحفظ السلم والأمن الدوليين.